مجلة جامعة بني وليد للعلوم الإنسانية والتطبيقية
Bani Waleed University Journal of Humanities and Applied Sciences
تصدر عن– جامعة بني وليد – ليبيا
Website:https://jhas-bwu.com/index.php/bwjhas/index
المجلد العاشر ـ العدد الأول ـ 2025 ـ الصفحات (382- 393)
ISSN3005-3900

دور الاندماج الوطني في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في الدولة الليبية_ رؤية استشرافية

د. محي الدين أحمد المدني[1]* ، أ. ريما سالم صالح عبد العالي

[1] قسم الدراسات الدبلوماسية، الأكاديمية الليبية للدراسات العليا، طرابلس، ليبيا
[2] قسم الاقتصاد، كلية الاقتصاد،جامعة طبرق ، طبرق ،ليبيا
mohyedein@academy.edu.ly

The role of national integration in achieving economic stability in the Libyan state_ A forward-looking vision

mohyedein Ahmed Almadaney[1] , Reema Salem Saleh[2]

[1]. Department of Diplomatic Studies, Libyan Academy for Graduate Studies, Tripoli, LibyaLibya
[2] Department of Economics, Faculty of Economics, University of Tobruk, Tobruk, Libya

تاريخ الاستلام: 26-12-2024 تاريخ القبول: 28-01-2025 تاريخ النشر: 09-02-2025

الملخص:

بعد مرور قرابة الأعوام الأربعة عشر على أحداث فبراير، يبدو أن الوضع في ليبيا ما زال يراوح مكانه، ولا تزال المرحلة الانتقالية محفوفة بمخاطر جمة تؤثر على الاندماج الوطني وهو ما يؤثر سلبا على الاستقرار الاقتصادي ، فقد واجهت ليبيا بعد أحداث 17 فبراير وسقوط النظام السابق مشكلات معقدة مثل العديد من البلدان التي مرت بمراحل انتقالية سواء في جوارها أو في مناطق أخرى من العالم ، ويرتبط أغلب تلك المشكلات بتراث الدولة التسلطية وما راكمته منذ انتصابها من العنف والقمع وتشويه القيم وغرس الأحقاد وإحياء النعرات الجهوية والقبلية.

ومع تنامي تلك الصراعات بدأت الدولة في البحث عن حلول تنهي تلك الجدلية السياسية وتحقق استقرارا أمنيا وهو الامر الذي ينعكس بدوره على تحقيق التنمية الاقتصادية للدولة الليبية، والتي تحتاج إلى استراتيجية تفاعلية للتغلب على العقبات الاقتصادية الداخلية وكذلك التداعيات الخارجية للصراعات الدولية والتي ألقت بظلالها على اقتصادات الشرق الأوسط ومنها بالطبع الاقتصاد الليبي. وترتيبا على ما سبق يمكن بلورة مشكلة البحث الحالي في تساؤل رئيس وهو : **إلى أي مدى يمكن أن تسهم عملية الاندماج الوطني في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في الدولة الليبية في ظل التحديات الآنية والمستقبلية ؟**

الكلمات الدالة: الاندماج الوطني ، الاستقرار الاقتصادي ، الدولة الليبية ، الثورة ، المصالحة الوطنية.

Abstract:

After nearly fourteen years have passed since the events of February, it seems that the situation in Libya is still stagnant, and the transitional phase is still fraught with serious risks that affect national integration, which negatively affects economic stability. After the events of February 17 and the fall of the former regime, Libya faced complex problems like many countries that went through transitional stages, whether in its neighborhood or in other parts of the world. Most of these problems are related to the legacy of the authoritarian state and what it has accumulated

since its establishment of violence, repression, distortion of values, instilling hatred, and reviving regional and tribal strife. With the growth of these conflicts, the state began to search for solutions that would end this political debate and achieve security stability, which in turn would be reflected in achieving economic development for the Libyan state, which requires an interactive strategy to overcome internal economic obstacles as well as the external repercussions of international conflicts that cast their shadows on the economies of the Middle East, including, of course, the Libyan economy. Accordingly, the problem of the current research can be crystallized into a main question: To what extent can the national integration process contribute to achieving economic stability in the Libyan state in light of current and future challenges?
Keywords: National integration, economic stability, Libyan state, revolution, national reconciliation.

المقدمة:

منذ أحداث فبراير 2011، سعت الدولة الليبية إلى النهوض الاقتصادي من خلال استدعاء السياسات التنموية والبحث عن أفضل المشروعات المستقبلية لتعظيم الموارد المتاحة والاستغلال الأمثل للموارد النفطية، لكن مع تلك التوجهات والرؤى المستقبلية دخلت الدولة في صراعات سياسية وأمنية بين القوى السياسية والجماعات المسلحة والتي أدت بدورها إلى مشكلات عدة في تحقيق الاستقرار السياسي، وكان من نتائج تلك الصراعات السياسية عدم توحد الشعب الليبي على كلمة سواء للحفاظ على مكتسبات الثورة والانتقال السلمي للسلطة في إطار من تطبيق الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان.

ومع تنامي تلك الصراعات بدأت الدولة في البحث عن حلول تنهي تلك الجدلية السياسية وتحقق استقرارا أمنيا وهو الامر الذي ينعكس بدوره على تحقيق التنمية الاقتصادية للدولة الليبية، والتي تحتاج إلى استراتيجية تفاعلية للتغلب على العقبات الاقتصادية الداخلية وكذلك التداعيات الخارجية للصراعات الدولية والتي ألقت بظلالها على اقتصادات الشرق الأوسط ومنها بالطبع الاقتصاد الليبي.

وترتيبا على ما سبق يمكن بلورة مشكلة البحث الحالي في تساؤل رئيس وهو : **إلى أى مدى يمكن أن تسهم عملية الاندماج الوطني في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في الدولة الليبية في ظل التحديات الآنية والمستقبلية ؟**

فرضيات البحث:

يمكن طرح أبرز الفرضيات على النحو التالي:

1. تأثير الثورة الليبية وتداعياتها على تحقيق الاندماج /الانقسام بين أفراد المجتمع الليبي .
2. صعوبات وتحديات تواجه تحقيق الاندماج الوطني في ليبيا من بينها الانقسام السياسي .
3. الاندماج الوطني يساهم في بلورة رؤى تحقق الاستقرار الاقتصادي في الدولة الليبية .

منهجية الدراسة

في إطار الدراسة الحالية يمكن للباحث تطبيق **المنهج الوصفي** لتحليل ظاهرة الاندماج الوطني وتأثيراته على الاقتصاد الليبي. وكذلك يمكن تطبيق **منهج دراسة الحالة** لتناول عوامل ومعوقات تطبيق الاندماج الوطني في الدولة الليبية.

المبحث الاول

النخبة السياسية وتهديدات الاندماج الوطني عقب أحداث فبراير 2011

تمثل النخبة السياسية أهم العوامل المؤثرة في عملية التحول الديمقراطي، وأهم المداخل الرئيسية لتحليل النظم السياسية وتقدير توجهاتها ومدى استقرارها، في ضوء ممارستها لنشاطها على الخيار العقلاني بحساب المكاسب والتضحيات، وهو الأمر الذي تحكمه الظروف التي تفرضها البيئة والمعطيات البنيوية للمجتمع

بأبعاده السياسية، الاقتصادية ، والإجتماعية، والثقافية، مما يؤثر على مواقفها وخياراتها الحاسمة بالنسبة للديمقراطية، وتعكسها عبر المفاوضات والإتفاقات والإجراءات التي تعقدها وتتخذها[1].

أولا: مفهوم النخبة السياسية Political Elite

يمكن إرجاع جذور المفهوم إلى الفيلسوف الإغريقي "أفلاطون" الذي دافع عن حكم ذوي العقول النبيهة والحكمة، وفي الفكر الحديث - القرن العشرين – أرتبط بأسماء المؤسسين الآباء "جاتينو موسكا" (1858- 1941) ، و"باريتو" (1848- 1923) ، و"روبرت ميشلز" (1876- 1923) ، ومن تلاهم من أساتذة علمي السياسة والاجتماع مثل "بوتومور"، و"رالف داهند روف"، و"سوزان كيلر"، و"جيمس بوتنام"، و"رالف ميليباند"، وأخيراً "هارولد لاسويل" الأستاذ بجامعة شيكاغو الذي عرف النخبة السياسية بأنها "أولئك الذين يملكون مقاليد السلطة في أى تنظيم سياسي"، وفى مؤلفه الصادر عام 1936 بعنوان "السياسة: من يحصل على ماذا، متى، وكيف؟" ذكر أن السياسة هي "دراسة النفوذ وأصحاب النفوذ"، وهم الذين يحصلون على الشطر الأكبر من الموارد النادرة التي يتنافس عليها الناس، مثل الثروة والمكانة والسلطة، وهذا هو معيار التمييز بين النخبة والجماهير[2].

ازدادت مكانة النخبة في علم السياسة الأمريكية مع ظهور مفهوم "الديمقراطية النخبوية"، ووفقاً لهذا المفهوم فإن النخبة هي جوهر الديمقراطية، وأن العملية السياسية الديمقراطية تتمثل في التنافس بين نخب الأحزاب للحصول على تأييد الناخبين، ومن ثم فإن معيار ديمقراطية النظام السياسي هو مدى حرية التنافس بين النخب الحزبية دون قيود[3].

في النظم الديمقراطية يتم التميز داخل النخبة السياسية بين النخبة الحاكمة والنخب البديلة أو المعارضة ، أما النخبة الحاكمة فتضم أولئك الذين يتولون مقاليد الحكم، وتشمل عادة النخبة التنفيذية (رئيس الدولة ومستشاروه أو معاونوه، ورئيس الوزراء ونوابه والوزراء وبعض المحافظين أو حكام الولايات خصوصاً في الدول الفيدرالية)، والنخبة التشريعية (رئيس الهيئة التشريعية ورئيس الأغلبية ورؤساء اللجان البرلمانية الدائمة وبعض أعضاء البرلمان الذين يتمتعون بنفوذ خاص)، والنخبة القضائية (رؤساء الهيئات القضائية والشخصيات المؤثرة فيها)، ثم النخبة العسكرية التي يختلف دورها ومدى تدخلها في الأمور السياسية وفقاً لطبيعة نظام الحكم ، وتشمل النخب البديلة القيادات الحزبية والبرلمانية المعارضة التي تطرح نفسها كبدائل محتملة للنخبة الحاكمة ، وتشمل أعضاء وزارة الظل في النظم التي تعرف هذه الممارسة، ورؤساء الكتل المعارضة في البرلمان وأعضائها المتميزين[4].

وعقب التغيير الذي حدث في ليبيا بعد فبراير 2011 ، برزت العديد من التحديات للأمن الوطني الليبي أبرزها:

1- التهديدات الأمنية في الداخل الليبي

مظاهر التسلح التي شهدتها المناطق الليبية، خصوصا تلك التي حدثت العاصمة الليبية، وكذلك التشابك المسلح في المدن بين الكتائب أو السرايا، أو بين الدفاع والداخلية والسرايا، ليس هناك ما يبررها ، فلقد انجرت تلك المكونات العسكرية مهمتها التاريخية ، ومن ثم يجب إعادة مأسستها، وإستيعاب قوتها البشرية في القطاعات العامة ، والأخطر من ذلك وجود بعض التشكيلات السياسية ولكنها مسلحة ، أو تشكيلات عسكرية ولكنها تعبر عن تنظيم سياسي يمارس ويؤدى الواجبات والمهام العسكرية والسياسية والمدنية في نفس الوقت ، فهذه المظاهر تسهم في زيادة معدلات الخوف لدي الأفراد، وتزداد حالات أزمة الثقة بين الأفراد والمسئولين.

---

[1] إبراهيم، حسنين توفيق، "أزمة النخبة السياسية وتعثر مسارات الثورة"، مجلة الديمقراطية (العدد 51، يوليو 2013) ص 25.

[2] زكرياء، بوروني، النخبة السياسية وإشكالية الإنتقال الديمقراطي: دراسة حالة الجزائر (رسالة ماجستير، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق، جامعة منتوري/ قسنطنية، 2010/2009) ص 89.

[3] هلال، علي الدين، "النخب السياسية بين مطرقة العولمة وسندان الديمقراطية"، مجلة الديمقراطية (السنة الرابعة عشرة، العدد 53، يناير 2014) ص 9،10.

[4] حريق، إيليا، "السراتية والتحول الديمقراطي والإجتماعي في المجتمع العربي الحديث"، مجلة المستقبل العربي (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، السنة 8، العدد 80، أكتوبر 1985)، ص 4.

من ذلك يمكن القول أن ليبيا وأمنها الوطني ارتبط بثلاث مصادر أساسية من التهديدات: مصادر خارجية للتهديد، مصادر داخلية للتهديد، وأخيراً تشابك العوامل الداخلية والخارجية معاً ، فالمصدر الخارجي قد يتمثل في عدوان خارجي وتنافس إقليمي على موارد ليبيا أو صراع من أجل الموقع الإستراتيجي من خلال إستخدام القوة ، وعندما تكون مصادر التهديد الأمني للإستقرار الداخلي هي ذات مرجعية داخلية ، يكون ذلك إختراق ينبغي الولوج إليه والعناية بمسبباته وعوامله ومؤثراته المختلفة.

2- أزمات برامج إعادة الإعمار

من أهم تلك الإشكاليات عدم إنجاز المتوقع من برامج إعادة الأعمار، والإستمرار في البرامج التنموية، وعدم بلوغ مستهدفاتها وتراكم المشاكل الإجتماعية والاقتصادية ، وتدني معدلات الأداء العام والخاص، وتفشي البطالة وبطء معدلات النمو الاقتصادي والدخول، وكذلك تدني معدلات النمو في القطاعات التعليمية والصحية ، إضافة إلى التضخم وزيادة الضرائب ..... الخ، في هذا السياق لابد من التركيز بأن هناك علاقة إرتباطيه بين سلامة البناء السياسي والاقتصادي وإستقراره وزيادة حده التهديدات الداخلية للأمن الوطني عموماً.

3. التأثيرات السلبية لمسارات الثورة الليبية

بعد وصول حكومة إئتلاف معتدلة وعلمانية إلى السلطة في يوليو 2012 ، إنزلقت ليبيا سريعاً نحو الهاوية ، فلم يستمر أول رئيس وزراء منتخب، مصطفي أبو شاقور، لأقل من شهرٍ واحدٍ في منصبه، ليصل عدد من تولوا رئاسة وزراء ليبيا إلى سبعة أشخاص، خلال أقل من أربع سنوات ، وفي ظل هيمنة الإسلاميين على أول برلمان، بعد الإطاحة بالقذافي، فشلت الحكومة في نزع سلاح عشرات كتائب الثوار التي تكونت خلال فترة تدخل الناتو في ليبيا، مما أدى إلى وقوع معارك دامية على النفوذ بين القبائل المتناحرة والقادة[1].

في أكتوبر 2013، أعلن انفصاليون في شرق ليبيا، حيث يتركز الهلال النفطي الليبي، تشكيل حكومة خاصة بهم ، وتعرّض رئيس الوزراء الليبي في حينها، علي زيدان، للإختطاف والإحتجاز كرهينة ، وعلى ضوء ذلك، أعلنت الولايات المتحدة، في ربيع 2014، تأجيل خطة لتدريب قوة مسلحة، قوامها بين 6000 و8000 جندي ليبي.

بحلول مايو 2014، وصلت ليبيا إلى أخطر محطات مرحلتها الانتقالية ، حيث سيطر اللواء خليفة حفتر، على القوات الجوية ليهاجم مجلس شورى ثوار بنيغازي، ووسّع أهدافه لتشمل المجلس التشريعي في طرابلس ، وجاءت الإنتخابات التشريعية في يونيو 2014 لتسجّل إنخفاض نسب المشاركة من1.7 مليون ناخب في الإنتخابات السابقة إلى 630 ألف ناخب فقط، مما يشير إلى أن الشعب الليبي قد فقد إيمانه بالديمقراطية . وبعد الإعلان عن فوز الأحزاب العلمانية والقومية في هذه الإنتخابات ، رفض الإسلاميون قبول نتيجة الإنتخابات، وكانت النتيجة تكون برلمانين متصارعين، يدّعي كل منهما أنه البرلمان الشرعي.

على إثر ذلك، قامت قوات الثوار المتمركزة في المنطقة الغربية في يوليو 2014، بمهاجمة قوات القعقاع والصواعق والمدني الموالية للواء خليفة حفتر في طرابلس، ونجحت في السيطرة عليها، بعد معركة دامت لستة أسابيع، وذلك في إطار تحالف عسكري سُمي بـ"فجر ليبيا"، لتتم إعادة إحياء البرلمان الليبي القديم – الذي كان يُسمى المؤتمر الوطني العام – وتشكيل ما أطلقوا عليه "حكومة إنقاذ وطني". وفي أكتوبر، فر البرلمان المنتخب، والذي يدعمه التحالف العسكري " الكرامة "، بقيادة حفتر، إلى مدينة طبرق بشرق ليبيا، حيث أسس حكومة مؤقتة منافسة، لتصبح هناك حكومتان متصارعتان، تتحكم كل منهما في جزء من الأراضي والميليشيات الليبية.

[1] في تفصيل ذلك يمكن الرجوع إلى: كوبيرمان، آلان ،الارتداد العكسي للتدخلات الدولية.. ليبيا نموذجاً، "Foreign Affairs" (عدد مارس/أبريل 2015) .

تدهورت أوضاع حقوق الإنسان سريعاً في ليبيا، عقب سقوط القذافي[1]، وبعدما كانت تقارير التنمية البشرية الصادرة عن الأمم المتحدة تُصنّف ليبيا على أنها أعلى مستوى للمعيشة في إفريقيا، أنخفض هذا المستوى بشكل حاد، نتيجة الهبوط الاقتصادي الشديد، والذي يعود إلى إنخفاض مستويات إنتاج النفط بشدة بسبب الصراع الممتد ، فقبل الثورة كانت ليبيا تنتج يومياً 1,65 مليون برميل نفط، وأنخفضت تلك النسبة إلى صفر خلال فترة تدخل الناتو، ثم ارتفعت بعد ذلك لتصل إلى 85% من معدلها السابق ، إلا أنه منذ إستيلاء الإنفصاليين على موانئ النفط الشرقية في أغسطس 2013، بلغ متوسط الإنتاج 30% من معدل ما قبل الثورة[2]. مع تدخل الناتو كان العنف الليبي على وشك الإنتهاء، فقد هزمت قوات القذافي الثوار، الذين بدأوا في الإنسحاب إلى مدنهم ، وبحلول منتصف شهر مارس 2011، كانت قوات القذافي مستعدة لإستعادة آخر معاقل الثوار في بنغازي، لتنهي الصراع الذي أستمر شهرا بخسائر وصلت إلى 1000 قتيل . إلا أن حملة الناتو الجوية جاءت لتوقف هجوم القذافي، وأستمرت الحرب، حتى تم قتل القذافي في 20 أكتوبر 2011، وسرعان ما سقط آخر بقايا النظام بعدها بثلاثة أيام ، وبذلك تكون حملة الناتو العسكرية قد تسببت في زيادة أمد الحرب من ستة أسابيع إلى أكثر من ثمانية أشهر.

المبحث الثاني

تأثير القبلية على عملية الاندماج الوطني في ليبيا

يعتبر عنصر القبيلة مكونا أساسياً وعرقياً لتركيبة المجتمع الليبي نتيجة تفاعل القوى الإجتماعية والعوامل الجغرافية القائمة في البلاد التي أفرزتها "الجهوية"[3]، لذا نجدها حاضرة وبشدة في الحياة السياسية ، سواء في الكفاح ضد المستعمر الإيطالي 1911-1943، أو في عصر الملكية ، أو حتى في العصر الجماهيري ، فأول دستور للبلاد بعد جلاء الإيطاليين وضعه رؤساء القبائل 1949 لتؤسس بمقتضاه وعلى أساسه أول ملكية دستورية . وهذا ما هيئ للقبائل الليبية المختلفة بعد الإستقلال في عام 1951 للقيام بدور نوعي لحقب البناء والتشييد والإستقرار ومشاركتها في تأسيس وتكوين قرى ومدن وتجمعات (للبدو) في الدولة الليبية الحديثة ، من خلال خوض حروب شبه تحررية ضد بقية الوجود الأجنبي نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين[4].

أولا: طبيعة القبائل الليبية

يقدر عدد القبائل الليبية بنحو 150 قبيلة متفاوتة الأحجام، وتنقسم بدورها إلى فروع قبلية، ولكن هذا العدد يتضاءل بسبب ارتفاع معدلات التحضر من جهة، والتداخل في تسمية المدن والمجموعات القبلية من جهة ثانية، وقد عرفت الخارطة القبلية الليبية بعد ثورة 1969 تحالفات وانقسامات هامة في علاقاتها بالنظام السياسي من جهة، وعلاقاتها بعضها البعض وفي مجالات نفوذها من جهة ثانية[5].

تعود أصول هذه القبائل إلى الأمازيغ الناطقين والغير الناطقين والتبو والعرب ، ومن أبرزها: (ورفلة) تعتبر هذه القبيلة من أكبر القبائل الليبية، حيث يتجاوز عدد أفرادها المليون، أي حوالي سدس سكان ليبيا ، وهم أكثر القبائل إنتشارا على الأراضي الليبية، وتتمركز هذه القبيلة الوسط اي في الجنوب الشرقي للعاصمة طرابلس، كما يعيش عدد من أفرادها بمناطق فزان وبنغازي وسرت[6].

---

[1] أصدرت منظمة العفو الدولية تقريراً كشف عن وجود نحو 93 حالة إعتداء على صحفيين ليبيين في الأشهر التسعة الأولى من عام 2014. وخلص التقرير إلى أن الإعتداءات المستمرة في شرقي ليبيا "تصل إلى جرائم حرب". ونتيجة لذلك العنف المتفشي، تقدر الأمم المتحدة أن نحو 400 ألف ليبي قد فروا من منازلهم، بينما نزح 100 ألف ليبي خارج بلدهم.

[2] إن التقارير الإعلامية قد بالغت في تقديرها لأعداد القتلى الليبيين – خاصة المدنيين – في الأيام الأولى للقتال، حيث وثّقت منظمة "هيومن رايتس واتش" 233 حالة وفاة فقط في الأيام الأولي للقتال، وليس 10 آلاف، مثلما أوردت قناة "العربية" الإخبارية ، وفي مصراتة، ثالثة كبرى المدن الليبية، حيث تركزت بشدة المعارك الأولي، وجدت منظمة "هيومن رايتس واتش" أن من بين 949 مصابا في الأسابيع السبعة الأولي من الثورة، 30 من النساء والأطفال (أي نحو 3%)، مما يشير إلى أن قوات القذافي قد أستهدفت المقاتلين بدقة.

[3] مركز المزماة للدراسات والبحوث، الوضع الليبي يبحث عن خارطة الطريق الوضع الحالي في ليبيا على الصعيد السياسي والأمني والمستقبلي (القاهرة: معهد الربيع العربي، يناير 2014) ، ص 2.

[4] جمعة، محمد، الكفة الموازية التحركات القبلية المناوئة للسلفية الجهادية في ليبيا، جريدة الأهرام المصرية،(2015/5/20

[5] المنصف، وناس، "القبيلة والسلطة في ليبيا"، مجلة المغرب الموحد (العدد 12، مايو 2011) ص 19.

[6] القبائل الليبية، الجزيرة نت، على الرابط: http://www.aljazeera.net/news

أما (القذاذفة) وهي القبيلة التي ينحدر منها "القذافي" وتتمركز بمنطقتي سبها في وسط البلاد وسرت على شاطئ المتوسط غرب طرابلس ، وتعتبر هذه القبيلة الأكثر تسليحا بين القبائل الليبية ، ويعول عليها القذافي في حمايته وحماية أسرته.

(المقارحة) تتمركز هذه القبيلة بمنطقة وادي الشاطئ في الوسط الغربي لليبيا وينحدر منها "عبد السلام جلود" الذي أبعده "القذافي" عام 1993 ، وكذلك "عبد الله السنوسي" رجل المخابرات الأول في نظام "القذافي" ، و"عبد الباسط المقرحي" المتهم في قضية لوكربي الذي أطلق سراحه في صفقة أثارت الكثير من الجدل ، وتعتبر هذه القبيلة أيضا من أكثر القبائل الليبية تسليحا.

(ترهونة) وهي تضم عددا كبيرا من القبائل الفرعية يقدرها البعض بنحو 60 قبيلة، وتتمركز في منطقة ترهونة في الجنوب الغربي لطرابلس، وينتمي إلى هذه القبيلة قطاع واسع من القوات المسلحة الليبية، ويشكل عناصرها حوالي ثلث سكان العاصمة طرابلس.

والأمازيغ الذين ينتشرون في مناطق الجبل الغربي وهم امتداد لدول المغرب الإفريقي ، و(التوارق) وهي أيضاً قبيلة أمازيغية تقطن الصحراء الكبرى وتتوزع بين عدة دول أفريقية ، وفي ليبيا تتركز القبيلة في مدينة غات بأقصى الجنوب ، وقد حرمت هذه القبيلة لسنوات طويلة من أبسط حقوقها الطبيعية، مثل الرقم الوطني وجواز السفر.

أما (أولاد سليمان) وهي قبيلة مكونة من عدة قبائل صغيرة تتركز أساسا في مناطق سرت وفزان، ولها فروع في كل من مصر وتونس وحتى في تشاد والنيجر.

أخيراً (العبيدات والبراعصة والعواقير) وهي قبائل تعيش في أقصى الشرق الليبي بمنطقة الجبل الأخضر، ومنها وزير الداخلية "عبد الفتاح يونس العبيدي" (من قبيلة العبيدات)[1].

ثانيا: القبلية والثورة الليبية.. تراجع الدور القبلي في الإندماج

مع إندلاع أحداث فبراير 2011 بدأ النظام الحاكم في التوظيف السياسي للبنيات الإجتماعية التقليدية ، في محاولة منه لتحريك المدن والمناطق، من خلال إستنفاره للرصيد القبلي أخلاقيا وعسكريا وسياسياً، وينطوي خطاب الإعلام الرسمي خلال الثورة، على دعوة صريحة إلى هذا الإتجاه، معتمدا على إثارة الخلافات وإعتبار الثائرين على النظام "مجموعات إرهابية متواطئة تهدد أمن وإستقرار ليبيا"، كما تندرج في هذا الإتجاه عملية عقد "المؤتمرات القبلية"، التي كانت تعقد دورياً وتصدر بيانات الموالاة وإشارات التأييد، ورفض الإصطفاف خلف الثوار، تحت سياقات متعددة أهمها رفض التدخل الغربي الذي أطلق عليه بالصليبي لإثارة المشاعر وجاب الدعم له[2].

أما خطاب قادة المجلس الوطني الإنتقالي ، فرغم ما يبدو فيه من تحاشي ذكر المعطى القبلي ، فإن بعض ردود الفعل كانت تقتضي مجابهة الخطاب القبلي الذي أستخدمته وسائل الإعلام الرسمية ، بالحديث عن بعض الدعم والولاء الذي تقدمه القبائل الليبية للثوار لحشد التأييد وإظهار "القذافي" بأنه بلا شرعية قبلية من أي مستوى.

لكن الواقع يشير إلى أن قبائل ليبيا تختزن بشكل أو آخر مواقف هي تمتد على مدى من التأييد أو المعارضة لنظام "القذافي" بدرجات مختلفة، فمدينة "بني وليد" التي تسكنها قبائل (ورفلة) المعروفة على سبيل المثال، وهي كانت آخر المدن التي تحررت قبل "سرت" بأيام، شهدت هي الأخرى في فترة التسعينيات أعمال معارضة ونشاطات ضد نظام "القذافي" كانت أبرزها حركة إنقلاب شهيرة جرت في العام 1993، وقام النظام بعدها بفرض الكثير من العقوبات على هذه القبائل على مختلف الأنواع والمستويات، وتمت تصفية العديد من أبنائها سواء أولئك الذين كانوا في الجيش أو غيرهم من المدنيين[3].

المسألة الأخطر هنا هو أن الثورة ضد "القذافي" ذاتها قادت إلى نوع من بروز التصنيف القبلي بشكل واضح، فهناك قبائل عُرفت بمبادرتها للإلتحاق بالثورة وبفعلها البارز والمباشر وهناك قبائل إما تلكأت، أو أنه

[1] المرجع السابق نفسه.

[2] بوطالب، محمد نجيب، مرجع سبق ذكره، ص ص 10، 11.

[3] الصواني، يوسف محمد جمعة، "ليبيا بعد القذافي"، مرجع سبق ذكره، ص 13.

لم يكن بإمكانها القيام بأفعال أكثر نشاطاً، وهناك قبائل أخرى كقبائل (ورشفانة) و(ترهونة) ولأهميتها الإستراتيجية وتحكمها بمداخل طرابلس مثلاً، حرص نظام "القذافي" على محاصرتها للحيلولة دون إنضمامها للثورة ، وعمل على إرهابها بما حال دون إنتفاضتها بالكامل.

هذا لم يظهر فقط بروز بعض القبائل ، وإنما قاد إلى ما يمكن وصفة بعملية إنقسام واضح في مناطق معينة بين هؤلاء الذين تفاعلوا وعملوا من أجل الثورة ، وأولئك الذين لم يقوموا بفعل مباشر، أو أولئك الذين إستخدمهم النظام في مواجهة القبائل والمناطق الأخرى، وهو ما أدى إلى بروز إنقسامات حادة وخطيرة على المستوى الإجتماعي والقبلي في مناطق مختلفة[1].

وبالرغم من أن ليبيا شهدت عملية كبيرة من الحشد والمشاركة لإجراء إنتخابات عامة لأول مرة على سبيل غير جهوى أو قبلي، حيث قام أكثر من 7.2 مليون ليبي بتسجيل أسمائهم في سجلات الناخبين، بما يعادل نحو 80% ممن لهم حق التصويت، كما لم تصدر الحكومة أية قيود على تشكيل الأحزاب، مما ساعد في تشكيل العشرات من الأحزاب والتكتلات الإنتخابية، من مختلف التوجهات الفكرية والسياسية، وبلغ عدد المرشحين المستقلين للإنتخابات 2119 مرشحا، تنافسوا على 120 مقعدا، فيما تنافس على المقاعد الـ80 المخصصة للأحزاب 517 مرشحا، نصفهم تقريبا من النساء، وهو أيضا عامل جديد على النظام القبلي المعتاد الذي طالما ما مثل الناخب فيه زعيم القبيلة من الرجال[2].

عقدت الإنتخابات في ليبيا بنظام القوائم الحزبية ، حيث خصص لها 40% من عدد المقاعد، والنظام الفردي المستقل وخصص له 60% من عدد المقاعد، وأسفرت الإنتخابات عن تفوق تحالف القوى الوطنية الذي يقوده "محمود جبريل" المحسوب على التيار الليبرالي، وحصل على 39 مقعدًا من 80 مقعدًا المخصصة للكتل السياسية ، مقابل 17 مقعدًا لحزب العدالة والبناء، بينما فاز المستقلين بعدد 120 مقعدا ، أغلبية من الأفراد ذوى الصلات القبلية والعشائرية[3].

أسفرت نتائج الإنتخابات بتغليب العصبية القبلية على التوجه السياسي والأيديولوجي، فعلى الرغم من إستطاعة الإسلاميين الفوز بأغلبية مقاعد الإنتخابات التي أجريت بعد الثورة في الدول المجاورة والمحيطة مثل مصر وتونس، فإن المعارضة الإسلامية في ليبيا أخفقت في اللحاق بمثيلاتها؛ بسبب البُعد القبلي في ليبيا والمرتبط بعدم وجود خبرة سياسية وإنتخابية لدى التيارات الدينية الليبية ، وتعامل الناخبون الليبيون مع ممثليهم من منطلق العصبية والقرابة كمصدر للثقة . وقد شكلت الإشتباكات والصراعات المسلحة بين القبائل أثناء الإنتخابات عامل ضغط سياسي على العملية السياسية وأجبر المشاركين فيها على إحترام قواعد العمل القبلي ، وخاصة في ظل إنتشار الأسلحة ، الأمر الذي أثر على الحالة الأمنية العامة في البلاد على مدى العامين التاليين للثورة، وإنتشار الإحتكاكات والنزاعات المسلحة مما يؤدي إلى توقف وتأجيل مسارات العمل العام ، بما فيها العملية الإنتخابية نفسها[4].

يمكن القول أن الخصوصية التي تميز النظام الإجتماعي الليبي فرضت القبلية كبنية إجتماعية وثقافية وسياسية كامنة، لكنها ليست فاعلة إلا حينما يتم توظيفها في الحراك الإجتماعي صعودا أو نزولاً ، حينذاك تصبح هذه البنية التي خلخلها التحديث ولم يقضي عليها، أداة يتم بها التجنيد والتهديد، أي أنها وسيلة أحتماء الفرد والجماعة من الدولة ، وهي في الوقت نفسه وسيلة لأحتماء الدولة من الأفراد.

كما أن التحديات الداخلية والخارجية ستدفع القبائل الليبية متعددة المشارب والمآرب نحو الإلتحام وتقوية تضامنها الداخلي، وتقليص صراعات المجموعات والأحلاف والتخفيف من تلوينات المجتمع والوعي بأن "ليبيا قبيلة واحدة"، وهو الأمر الذي سيسهم في التخفيف من حدة ضغوطات الخوف من دمار الحرب ومن إنعكاسات عمليات التهجير والمحاصرة والحروب الأهلية.

---

[1] الصواني، يوسف محمد جمعة، "ليبيا والثورة"، مرجع سبق ذكره، ص 138.

[2] مركز المزماة للدراسات والبحوث، مرجع سبق ذكره، ص.4

[3] السيد أبو داود، مستقبل الثورة الليبية بعد الانتخابات التشريعية، الإسلام اليوم، على الرابط: http://www.islamtoday.net/bohooth/services/saveart-14-171426.htm تاريخ الدخول 21 اغسطس 2024.

[4] مخيمر، أسامة، "الأوضاع في ليبيا من الثورة إلى الجمود"، أخبار الساعة،(العدد 4521، ابريل 2012) .

المبحث الثالث

متطلبات الاندماج الوطني لتحقيق الإستقرار الاقتصادي الليبي

تواجه ليبيا بعد أحداث 17 فبراير وسقوط النظام السابق مشكلات معقدة مثل العديد من البلدان التي مرت بمراحل إنتقالية سواء في جوارها أو في مناطق أخرى من العالم ، ويرتبط أغلب تلك المشكلات بتراث الدولة التسلطية وما راكمته منذ إنتصابها من العنف والقمع وتشويه القيم وغرس الأحقاد وإحياء النعرات الجهوية والقبلية.

بعد مرور قرابة الأعوام الثلاثة عشر على أحداث فبراير، يبدو أن الوضع في ليبيا ما زال يراوح مكانه، ولا تزال المرحلة الإنتقالية محفوفة بمخاطر جمة تؤثر على الاندماج الوطني وهو ما يؤثر سلبا على الإستقرار الاقتصادي ولعل الأمر يتطلب عرض متطلبات الاندماج وهي:

أولا: ضرورة تدشين مصالحة وطنية ليبية شاملة

تعني المصالحة الوطنية في أبسط معانيها عملية للتوافق الوطني تنشأ على أساسها علاقة بين الأطراف السياسية والمجتمعية قائمة على التسامح والعدل وإزالة آثار صراعات الماضي، لتحقيق التعايش السلمي بين أطياف المجتمع الليبي كافة، بما يضمن الإنتقال الصحيح للديمقراطية، من خلال آليات محددة، ووفق مجموعة من الإجراءات، فبلوغ المصالحة الوطنية الحقيقية والشاملة هو أمر ليس بالهيّن، ويتطلب إلماماً تاماً بالواقع السياسي والإجتماعي والقانوني في ليبيا، وإدراك الدرب الصحيح والإجراءات المطلوبة لبلوغ المصالحة الوطنية، إضافة إلى دراسة تجارب الدول الأخرى[1].

فهي القضية الأساسية التي تشغل أطراف الدولة الليبية، حيث أدت تعقيدات الوضع الأمني والسياسي في ليبيا، إلى إمتداد خريطة النزاعات المسلحة بين كل القبائل والقوى السياسية الليبية، فعلى الرغم من صدور القانون رقم 17 لسنة 2012 بشأن إرساء قواعد المصالحة الوطنية والعدالة الإنتقالية، والذي نص في المادة الثالثة منه على ترسيخ السلم الإجتماعي وتحقيق المصالحة الإجتماعية، كما نص على تشكيل هيئة لتقصّي الحقائق والمصالحة في المادة الرابعة.

إلا أن ملف المصالحة الوطنية في ليبيا ما زال غير مفعل[2]، وهو ما دعا مجلس الأمن الدولي إلى إصدار توصية حث فيها الأطراف الليبية على ضرورة تحقيق المصالحة الوطنية وتشكيل حكومة وحدة وطنية، وبالتالي يشكل ملف المصالحة أحد الملفات الحقيقية المطروحة على طاولة التفاوض، نظراً لأن هناك العديد من الأصوات الليبية التي تدعو إلى ضرورة القصاص العادل ضد كل من أرتكب أي جرم في حق الشعب الليبي، وفي هذا الإطار يمكن القول إن مقتضيات المصالحة الحقيقية تستلزم الإلتزام بحكم القانون وإجراء محاكمات عادلة، مع ضرورة التأكيد على أهمية إحترام حقوق الإنسان، خاصة في ظل الإقتتال الدائر بين أبناء الشعب الواحد[3].

إنّ الدرب الصحيح لتحقيق المصالحة الوطنية الشاملة يستلزم إتباع الآليات المناسبة للعدالة الإنتقالية؛ لذلك من المهم دراسة المصالحة الوطنية جنباً إلى جنب مع آليات العدالة الإنتقالية: وهي تحديداً كشف الحقيقة والمحاسبة والتطهير، والإصلاح المؤسسي، والعفو، وجبر أضرار الضحايا، وتخليد ذكراهم، وحفظ الذاكرة الجماعية[4].

ثانيا: التأكيد على ضرورة إقرار دستور وطني

ضرورة إيجاد دستور يجمع في كنفه السلطة والحرية معاً في إطار الدولة، والمقصود هنا الدستور الديمقراطي الذي يؤسس على خمسة مبادئ ديمقراطية عامة مشتركة هي: الشعب مصدر السلطات، سيطرة أحكام الشريعة الإسلامية والقانون والمساواة أمامه، عدم الجمع بين السلطات الثلاث في يد شخص واحد أو

---

[1] الشيخ، محمد عبد الحفيظ، "تحديات المصالحة الوطنية في ليبيا بعد 2011"، مجلة المستقبل العربي (العدد 431، يناير 2015) ص ص 101، 102.

[2] حامدي، زهير، "ثلاث سنوات على الثورة الليبية: التحديات والمآلات" في سياسات عربية ،(الدوحة: قطر ، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، العدد 7، 7 مارس 2014) ص91 .

[3] البـاروني ، اليـاس أبـوبكر ، الحـوار والمصـالحة الوطنيـة ، برنـامج الشـأن الليبـي ، قنـاة ليبيـا FM ، أنظـر الـرابط التـالي : https://www.facebook.com/elyas.albarouni.1

[4] زاقود، عبد السلام جمعه، مسار المصالحة الوطنية والسلم الإجتماعي ،(عمان: الأرن ، منشورات دار الزهران للنشر، 2012) .

مؤسسة واحدة، ضمان الحقوق والحريات العامة دستورياً وقانونياً وقضائيا، ومن خلال تنمية فاعلية المجتمع المدني، التداول السلمي للسلطة وفق إنتخابات نزيهة تحت إشراف قضائي كامل ومستقل، ومن دون فساد أو تضليل.

لكن يجب ألا يقتصر الأمر على ذلك، وإنما ضرورة تحويل أو ترجمة مضمون الدستور الديمقراطي إلى حقيقة فعلية على واقع الممارسة، بمعنى أن المبادئ التي يتضمنها الدستور الديمقراطي ينبغي ألا تبقى مجرد حبر على ورق، وإنما تتحول إلى ممارسات سلوكية في الواقع المعيش، فإن العبرة في أحكام الدستور والمبادئ التي يقوم عليها والمؤسسات التي يقيمها، حتى وإن كان ذلك سليماً، تبقى العبرة في تطبيق أحكام الدستور تطبيقاً أميناً[1].

ثالثا: أهمية توافر الإرادة السياسية الليبية لعملية الاندماج الوطني

أهمية توافر إرادة سياسية لدى الأطراف، تتبلور في إطار بناء مؤسسة أمنية وعسكرية وفق أسس وطنية بعيداً من الولاءات والمصالح الفئوية والمناطقية الضيقة، والإهتمام بقضايا الأمن والخدمات، ومحاربة الفساد والإفساد، والسير على نهج التعددية السياسية من أجل الوصول إلى تعددية حزبية حقيقية بمختلف إتجاهاتهم الدينية والأيديولوجية ، وخلق واقع ديمقراطي يتجاوز القبلية والمناطقية.

لأن فرص نجاح الحوار الوطني تتوقف على مدى التنازلات التي ينبغي أن يقدمها الأطراف المتحاورون، ومدى المرونة التي يجب أن تبديها الأطراف السياسية والمسلحة، وبالتالي يجب على جميع الأطراف السياسية والحركات المسلحة أن يكونوا واعين في هذه المرحلة الحرجة، وأن يتسموا بالمرونة التي تضمن أمن البلاد وإستقرارها، وعلى وجهاء وحكماء القبائل أن ينشطوا في أداء مهمتهم التي ينتظر الشعب والوطن منهم أداءها، وهي أن يكونوا مقربين لوجهات النظر بين الفرقاء السياسيين، من هنا يصبح نجاح عملية الإنتقال الديمقراطي مرهوناً بعملية التوازنات والتوافقات.

رابعا: أهمية وجود حكومة موحدة

في ظل عمل حكومتين احداهما في الغرب والأخرى في الشرق وكذلك سلطتين تشريعيتن والتشظي والخلافات الحادة ، ضرورة اجراء اتفاق يجمع كل الأطراف المتنازعة لتشكيل حكومة موحدة جديدة يشترك فيها الجميع برعاية الأمم المتحدة والدول الفاعلة في الملف الليبي ، من اجل رأب الصدع والدعوة الى مصالحة عادلة وشاملة والذهاب مباشرة للأنتخابات من أجل تحقيق الاندماج الوطني .

خاتمة الدراسة

وقد بيّنت مرحلة ما بعد سقوط نظام "القذافي" وضعية ليبيا على أنه بلد غير مستقر وتسوده التنافسات السياسية والأيديولوجية، ما ينذر بدخول البلاد بين المجهول ومخاطر الفوضى، وأفرز الوضع الليبي عدة ظواهر، أبرزها الحاجة إلى الاندماج الوطني عقب التدهور السياسي وفقدان الأمن وإنتشار الميليشيات والسلاح خارج إطار الشرعية، وغياب الخدمات وإستشراء الفساد وتصاعد الأزمات السياسية وضعف المؤسسات خصوصاً الأمنية والعسكرية، ورافق ذلك تحولات بنيوية في طبيعة الحكم قادت إلى تبلور طبقات سياسية منفصلة عن بنية المجتمع نفسه، ومنها نجد فقدان ثقة المواطن بالنخبة، وفقدان الثقة بين النخب، وفقدان الثقة بين المكّونات.

ولاشك أن الحالة الليبية تناقض كل القواعد والمقاييس في محددات بناء الدولة ومقومات ديمومتها، ففي الوقت الذي توفرت فيه الإمكانات المادية لبناء هيكل بنيوي رصين لدولة مؤسساتية قابلة للإستمرار والتطور، فأن النظام السابق استند إلى موروث حضاري وقيمي، القائم على القبيلة التي شكلت منظومة إجتماعية أعتمدت عليها أجهزة الدولة والأمن من أجل فرض الهيمنة والحصول على الولاء لإستمرار القبضة والسيطرة على مختلف المناطق في أنحاء البلاد.

[1] الباروني ، الياس أبوبكر ، لجنة هيئة التأسيسية لكتابة الدستور في الوقت المحدد ، قناة الجزيرة الفضائية ، وذلك بتاريخ 5 - 2 - 2014 ، أنظر إلي الرابط التالي : https://www.facebook.com/elyas.albarouni.1

لذا فان حركة الاندماج الوطني عقب أحداث فبراير؛ لابد لها أن تكون حتمية وفاصلة، فبمواجهة البناء المتداعي للنظام السابق، لابد من وضع قواعد ديمقراطية أساسية محورها الشعب، وعلى الرغم من كونه الأكثر تعطشا للديمقراطية بسبب طبيعة نظام القذافي، فان ضمان إختياره للأفضل مسألة فيها الكثير من عدم اليقين، بسبب التجهيل السياسي والقيم القبلية والعصبية التي تربى عليها، ونظرته إلى دور الدولة بإعتبارها أداة لنظام أمني يعمل جله لأجل شخص الحاكم على غرار الأنظمة العربية الأخرى .

لذلك فإن الإسراع بتطبيق قانون الاندماج الوطني، يمثل ركيزة أساسية في إعادة اللحمة للشعب الليبي وإستيعاب أنصار النظام القدافي في المنظومة الديمقراطية الجديدة وتعبئة كل الجهود لإعادة بناء ليبيا الجديدة لأن الإنجراف إلي التصفية والإنتقام سيدخل البلاد في دوامة من العنف المتواصل والمتصاعد.

في مقابل ذلك، تتخوف المناطق الغربية، حيث درجة الكثافة السكانية، من إستئثار المناطق الشرقية بالثروة النفطية وحدها، ومردود هذا الأمر هو وجود أزمة عدم الثقة بين المحافظات الليبية على كافة المستويات بسبب تعزيز شعور "الفردانية" المتمثل في تقديم المصلحة الشخصية كنتيجة من نتائج التأثير السلبي الذي تركته سياسات نظام حكم القذافي في منظومة القيم في المجتمع الليبي.

حيث جرى تكريس عدم العدالة والتهميش الاقتصادي للأقاليم، فبينما اتجهت التنمية إلى الغرب، عانى الجنوب والشرق تهميشًا إقتصاديًا، وفي الوقت نفسه، سمح فائض النفط للنخب المرتبطة بـــ "القذافي" بالعمل دون رقابة، بما ساعد على التوزيع غير المتوازن للثروة، ومن ثم ترسيخ الإحساس بالظلم تجاه الدولة وتفشي الفساد وتراجع معدلات الأداء الاقتصادي وإنتشار البطالة وإرتفاع معدل الفقر ، وهو الأمر الذي يتطلب استيعاب كافة المناطق عبر إعادة توزيع الموارد ، خاصة النفطية علي كل المناطق وتحقيق التنمية الشاملة بها وإشراك الجميع في السلطة ، ليس علي أساس قبلي ، وإنما علي أساس ديمقراطي عبر الإنتخابات وتحقيق التوازن في المناصب بين أبناء تلك المدن.

نتائج الدراسة

أولا: المشهد السياسي الليبي بعد 2011 شهد حراكاً غير مسبوق وتفاعلاً بين كافة التيارات من أجل الحصول على نصيب الكعكة في السلطة السياسية، سواء من قبل المجلس الوطني الإنتقالي أو الإسلاميين أو الشباب الذين خرجوا ضد النظام في فبراير، ومختلف فئات الشعب الليبي التي أنضمت إليهم، خرجوا من أجل المطالبة بحقهم في الحرية والديمقراطية والمناداة بعدم الإقصاء .

ثانيا: النخبة السياسية في ليبيا بدأت تتغير بشكل تدريجي وتتحول من هيمنة شخص واحد ممثلاً في رئيس الدولة الى التعددية والإنفتاح والمشاركة في إطار العمل المؤسسي والتنظيمي لتفعيل النظام السياسي وحركة القوى السياسية المختلفة داخل المجتمع حتى تتحقق طموحات الجماهير في العيش من خلال دولة حديثة وديمقراطية بإيديولوجيات مواكبة للعصر، بعيداً عن فكرة الشخصنة وهيمنة فرد أو مجموعة معينة.

ثالثا: يتوقف الاندماج الوطني على مدى إستعداد الأطراف المتنازعة للدخول فيها وذلك من خلال تقديم التنازلات والتضحيات من أجل إنجاحها بعمل وطني شامل يتجاوز سلبيات وإستقطابات الحرب وتصفية الحسابات، وينأى بالبلد عن الصراعات السياسية والأيديولوجية، وتأثير ثمنها الباهظ في السلام الإجتماعي والتنمية والإستقرار والوحدة الوطنية، والتخلّص من الإرث السابق على كل المستويات.

رابعا: هناك تحديات عدة تواجه عملية الاندماج الوطني وتحقيق الإستقرار الاقتصادي في الدولة الليبية منها الحاجة لدستور وطني شامل وضرورة تشكيل حكومة موحدة تجمع كل الليبين.

توصيات الدراسة

1- العمل علي بناء دولة ليبية ديمقراطية مدنية تعددية لا تعادي المكونات الإجتماعية والثقافية والقبلية.

2- تعزيز وعي المواطنة والمساواة والديمقراطية وتقبل الرأي الآخر. الى جانب تكريس منهج التغيير السلمي بصفته الضمان لتعايش قوى القبائل.

3- إعطاء جميع الليبيين حق المشاركة في هذا النظام الديمقراطي، بدون أي عزل سياسي أو تمييز سياسي أو إجتماعي، وعلى أساس حقوق المواطنة الكاملة لليبيين كافة.

4- ضرورة إعادة إصلاح وبناء المؤسسات الديمقراطية للدولة الليبية الحديثة، وإنجاز مهمة الوحدة الوطنية والاستقرار الأمني والمجتمعي، بتجريد الميلشيات من سلاحها وبناء جيش وطني قادر على حفظ وحدة وأمن ليبيا.

5- إيجاد وفاق وطني حول سياسات احتواء الاختلالات الأمنية وبناء الجيش والشرطة ينبغي أن يكون المدخل للتصحيح.

6- اعتماد خطاب إعلامي وسياسي يقوم على العقلانية والتسامح ودعم فكرة الاندماج الوطني. مع أهمية توافر إرادة سياسية لدى الأطراف، تنطلق من مصالح الوطن، بعيداً عن الولاءات الفرعية الضيقة، والاهتمام بقضايا الأمن والخدمات، ومحاربة الفساد.

مراجع الدراسة

1. إبراهيم، حسنين توفيق، "أزمة النخبة السياسية وتعثر مسارات الثورة"، مجلة الديمقراطية (العدد 51، يوليو 2013) ص 25.
2. زكريا، بوروني، النخبة السياسية وإشكالية الانتقال الديمقراطي: دراسة حالة الجزائر (رسالة ماجستير، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق، جامعة منتوري/ قسنطنية، 2010/2009) ص 89.
3. هلال، علي الدين، "النخب السياسية بين مطرقة العولمة وسندان الديمقراطية"، مجلة الديمقراطية (السنة الرابعة عشرة، العدد 53، يناير 2014) ص 10،9.
4. حريق، إيليا، "السراتية والتحول الديمقراطي والاجتماعي في المجتمع العربي الحديث"، مجلة المستقبل العربي (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، السنة 8، العدد 80، أكتوبر 1985)، ص 4.
5. في تفصيل ذلك يمكن الرجوع إلى: كوبيرمان، آلان ،الارتداد العكسي للتدخلات الدولية.. ليبيا نموذجاً، Foreign Affairs" (عدد مارس/أبريل 2015) .
6. أصدرت منظمة العفو الدولية تقريراً كشف عن وجود نحو 93 حالة اعتداء على صحفيين ليبيين في الأشهر التسعة الأولى من عام 2014. وخلص التقرير إلى أن الاعتداءات المستمرة في شرقي ليبيا "تصل إلى جرائم حرب". ونتيجة لذلك العنف المتفشي، تقدر الأمم المتحدة أن نحو 400 ألف ليبي قد فروا من منازلهم، بينما نزح 100 ألف ليبي خارج بلدهم.
7. إن التقارير الإعلامية قد بالغت في تقديرها لأعداد القتلى الليبيين – خاصة المدنيين – في الأيام الأولى للقتال، حيث وثّقت منظمة "هيومن رايتس واتش" 233 حالة وفاة فقط في الأيام الأولي للقتال، وليس 10 آلاف، مثلما أوردت قناة "العربية" الإخبارية ، وفي مصراتة، ثالثة كبرى المدن الليبية، حيث تركزت بشدة المعارك الأولي، وجدت منظمة "هيومن رايتس واتش" أن من بين 949 مصابا في الأسابيع السبعة الأولي من الثورة، 30 من النساء والأطفال (أي نحو 3%)، مما يشير إلى أن قوات القذافي قد استهدفت المقاتلين بدقة.
8. مركز المزماة للدراسات والبحوث، الوضع الليبي يبحث عن خارطة الطريق الوضع الحالي في ليبيا على الصعيد السياسي والأمني والمستقبلي (القاهرة: معهد الربيع العربي، يناير 2014) ، ص 2.
9. جمعة، محمد، الكفة الموازية التحركات القبلية المناوئة للسلفية الجهادية في ليبيا، جريدة الأهرام المصرية،(2015/5/20) .
10. المنصف، وناس، "القبيلة والسلطة في ليبيا"، مجلة المغرب الموحد (العدد 12، مايو 2011) ص 19.
11. القبائل الليبية، الجزيرة نت، على الرابط: http://www.aljazeera.net/news
12. المرجع السابق نفسه.
13. بوطالب، محمد نجيب، مرجع سبق ذكره، ص ص 10، 11.
14. الصواني، يوسف محمد جمعة، "ليبيا بعد القذافي"، مرجع سبق ذكره، ص 13.
15. الصواني، يوسف محمد جمعة، "ليبيا والثورة"، مرجع سبق ذكره، ص 138.
16. مركز المزماة للدراسات والبحوث، مرجع سبق ذكره، ص.4

17.السيد أبو داود، مستقبل الثورة الليبية بعد الانتخابات التشريعية، الإسلام اليوم، على الرابط: http://www.islamtoday.net/bohooth/services/saveart-14-171426.htm .
18.مخيمر، أسامة، "الأوضاع في ليبيا من الثورة إلى الجمود"، أخبار الساعة،(العدد 4521، ابريل 2012) .
19.الشيخ، محمد عبد الحفيظ، "تحديات المصالحة الوطنية في ليبيا بعد 2011"، مجلة المستقبل العربي (العدد 431، يناير 2015) ص ص 101، 102.
20.حامدي، زهير، "ثلاث سنوات على الثورة الليبية: التحديات والمآلات" في سياسات عربية ،(الدوحة: قطر ، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، العدد 7، 7 مارس 2014) ص91 .
21.الباروني ، الياس أبوبكر ، الحوار والمصالحة الوطنية ، برنامج الشأن الليبي ، قناة ليبيا FM ، أننظر الرابط التالي : https://www.facebook.com/elyas.albarouni.1
22.زاقود، عبد السلام جمعه، مسار المصالحة الوطنية والسلم الاجتماعي ،(عمان: الأردن ، منشورات دار الزهران للنشر، 2012) .
23.الباروني ، الياس أبوبكر ، لجنة هيئة التأسيسية لكتابة الدستور في الوقت المحدد ، قناة الجزيرة الفضائية ، وذلك بتاريخ 5 - 2 - 2014 ، أنظر إلي الرابط التالي : https://www.facebook.com/elyas.albarouni.1